متخصصون يدعون للحد من مخاطر مخلفات المستشفيات

□ كربلاء /علي العلاوي

ناقش متخصصون ومسؤولون بالشأن البيئي مخاطر التلوث في الأنهر والجداول التي تسببها مخلفات المستشفيات والمختبرات العلمية داعين إلى وضع حد لهذه الملوثات من خلال زيادة الوعي وتخصيص الأموال وعدم جعل الأنهار أماكن لطمر النفايات إن كانت سائلة أو غير سائلة كونها تؤثر على صحة الإنسان والنبات والحيوان ،

يأتي ذلك بوقت تؤكد فيه وزارتا العلوم والتكنولوجيا والبيئة تلوث مياه الأنهر والصرف الصحي بملوثات خطيرة في كربلاء من قبل المؤسسات الصحية. مؤضحتين إن موقع المؤسسات الصحية في الأحياء السكنية يشكل وحده احد أهم اخطر المشاكل البيئية والصحية.

ومن جانبه قال محافظ كربلاء خلال الندوة التي عقدتها وزارة العلوم والتكنولوجيا وحملت شعار (من اجل بيئة صحية آمنة) لمناقشة مخاطر مياه الصرف الصحي للمستشفيات والمختبرات التحليلية بالتعاون مع وزارة البيئة، انه خلال السنوات الماضية كما في سنوات النظام السابق لم تتخذ الإجراءات الفعلية لمنع رمي مخلفات الصرف الصحي للمستشفيات والمختبرات إلى الأنهر، وقد أضيفت لها خلال السنوات السابقة مخلفات منازل أحياء التجاوز في أحياء البساتين التي تم تفتيتها لأنها غير مخدومة بشبكات الصرف الصحي وقد أصبحت هي الأخرى مشكلة تعانيها المحافظة وكذلك المحافظات الأخرى..

وأضاف إن الجميع يرمي مخلفاته إلى نهر الفرات وهذا شكل كارثة بيئية حقيقية تواجه المجتمع العراقي ولا بد من وضع مشروع وطني لحل المشكلة وإلا سيكون الوضع من سيء إلى أسوأ..

موضحا إن الحل الوطني هو منع صرف المبازل إلى مياه نهر الفرات تحديدا من منطقة دخوله في الأراضي العراقية إلى حدود البصرة في الجنوب خاصة وان هذه المناطق وخاصة الجنوبية منها أصبحت ملوثة..وأشار الى انه توجد في كربلاء كوارث بيئية بسبب الملوثات ومنها إن نسبة الدهون كانت في السابق تصل إلى ١٤٪ والآن تصل إلى ١٤٪ إذن نحن في أية منطقة خطرة نحن من التلوث البيئي.. وقال :على الدولة أن تخصص أموالا للحفاظ على نهر الفرات ولتحويل رمي المخلفات إلى المبازل لتبدأ المعالجة بعدها في محطات المعالجة.

من جهتها قالت مدير قسم البيئة والتكنولوجيا في كربلاء الدكتورة مها عباس أن وزارة العلوم والتكنولوجيا العراقية شخصت العديد من الانتهاكات للبيئة من قبل بعض المؤسسات الحكومية لاسيما المستشفيات والمختبرات التحليلية حيث يقدم احد الباحثين من وزارتها شرحا تفصيليا عن دراسة مستفيضة قام بها لبيان التأثيرات الخطيرة لمخلفات المستشفيات والمختبرات التحليلية على مياه الصرف الصحي والأنهر نتيجة احتوائها على مواد سمية وعضوية بنسبة كبيرة جدا..

وأضافت إن لجنتها زارت مديرية المياه والمجاري في محافظة كربلاء ووجدت أن أداءها سيء للغاية وبعضها معطل وقد رفعنا صوتنا بشكل عال من اجل إيجاد الحلول قبل وقوع كوارث بيئية في المحافظة على حد قولها..

وبينت أن أمراضا كثيرة تصيب الإنسان نتيجة هذه المخلفات ومنها الأمراض السرطانية التي لا تعد هي الوحيدة التي تصيبها بل هناك أمراض أخرى بحاجة إلى تشخيص..وأكدت ان الندوة خرجت بتوصيات عديدة من أهمها: إمكانية التخلص من الأدوية السامة المستعملة لعلاج الأورام وصرفها للمجاري فقط بعد معالجتها إضافة إلى عدم تصريف الأدوية المستخدمة لعلاج الأورام التي لها المقدرة على إحداث طفرات وتشوهات وسرطانات للأحياء البرية من حيوانات ونباتات وحتى الإنسان وعدم تصريف المياه العادمة إلى أية مجار مائية يتم استخدام مياهها في زراعة الفواكه والخضراوات أو أي محصول آخر وكذلك التأكيد على أهمية تصريف المياه الناتجة عن معالجة المخلفات السائلة في موقع مناسب للطمر أو ترمى مع النفايات الخطرة وتخصيص أموال كافية لمعالجة المخلفات السائلة فضلا عن ضرورة معرفة كيفية التخلص من المواد الكيمياوية،إذ يمكن صرف كميات محدودة من المحلول على أن يتم تخفيفها بالماء قبل صرفها إلى شبكة الصرف الصحي وأشارت الى أن الندوة أوصت بضرورة إجراء معالجات أولية لبعض المخلفات السائلة الناتجة عن مختبرات التحليل كالمذيبات والأصباغ قبل صرفها لتفادي الأضرار التي قد تسببها شبكات الصرف الصحي فضلا عن التوعية بأهمية وضع وحدات أو حاويات دم للمتبرعين في مصارف الدم .

أما مدير بيئة كربلاء حيدر فؤاد فقال إن عمل مديريته يستند على ما يتاح له من قدرة على التحرك على الجهات الحكومية وحثها على الالتزام بالتعليمات الخاصة بالحفاظ على الأنهر ومجاري الصرف الصحي خالية من التلوث.. وأضاف إن هناك محورين رئيسيين في الوصول إلى حلول جذرية لمشكلة تلوث مياه الأنهر ومجاري الصرف الصحي بالملوثات حيث تحركت مديريته بشكل فعال على المؤسسات الصحية الحكومية لحثها على وقف رمي مخلفاتها في الأنهر ، إضافة إلى حث المواطنين وتوعيتهم بخطورة تلوث تلك المياه من خلال تسليط مجاري منازلهم على الأنهار ..مؤكدا مفاتحة وزارة الصحة بضرورة حل مشكلة مخلفات المستشفيات وقد فرضنا غرامات مالية كبيرة على بعض المستشفيات الأهلية ..مشيرا الى أن الأمر متروك للتخصيصات المالية اللازمة للمؤسسات الصحية لتوفير وحدات معالجة ولتأسيس شبكات صرف صحي خاصة بها والابتعاد عن رمي مخلفاتها في الأماكن غير الملائمة . ممثل دائرة صحة كربلاء علي الاعرجي انتقد الندوة واصفا إياها بانها خرجت عن إطارها العام المخصص لمعالجة مشكلة تلوث مياه الأنهر والصرف الصحي من قبل المستشفيات والمؤسسات الصحية في كربلاء..موضحا إن عنوان الندوة كان كيفية معالجة مشكلة مخلفات المستشفيات والمؤسسات الصحية في كربلاء وتلوثها مياه الأنهر والصرف الصحي ، غير ان الندوة انحرفت عن مسارها لتتحدث عن مشكلة التلوث بشكل عام ، وتطرق الباحث بشكل سريع عن معالجة مياه الصرف الصحي في المستشفيات مبينا انه لا توجد محطة معالجة للصرف الصحي في أية مؤسسة صحية في محافظة كربلاء ونحن نشعر بهذا الخطر حيث نعمل منذ عام ٢٠٠٤ على إيجاد محطات للمعالجة ..مؤكدا إن وجود المؤسسات الصحية بجوار المناطق السكنية يشكل احد اكبر المخاطر على البيئة الإنسانية وكان لابد من وضع الحلول لها لاسيما بحضور أعضاء من الحكومة المحلية ومحافظ كربلاء..

مشيرا إلى أن هناك أكثر من نظام لمعالجة ملوثات المستشفيات بمحافظة كربلاء منها المغلق والمفتوح ونحن بحاجة إلى إلقاء الضوء عليها وهي موجودة لدينا وهناك خرائط كاملة لتنفيذها ..

ويؤكد إن الحاجة تكمن في الوقت الحاضر في التخصيصات المالية للمباشرة بالعمل وتشكيل مجاري صرف صحي خاصة بكل مستشفى في المحافظة .

عـــــين

كاتم... مكتوم

■ عبد الخالق كيطان

بين حين وآخر يخرج علينا مسؤولون كبار، وصغار أيضاً، ليعلنوا إلقاء القبض على "جماعات" إرهابية مسؤولة عن عمليات قتل وتفخيخ وتهجير... والأمر عندي يشكل حقيقتين: الأولى نشاط الجماعات الإرهابية العاملة في العراق، وتعددها، والثاني يتعلق بقدرة أجهزتنا الأمنية على المواجهة.

ومن بين الجماعات الإرهابية الناشطة في العراق اليوم جماعات الأسلحة الكاتمة. هذه الجماعات استطاعت الوصول إلى شخصيات كبيرة ومعروفة وبارزة، كما استهدفت شخصيات صغيرة، أو أهدافا سهلة بلغة العسكر. وتأتي تصريحات الناطقين العسكريين في الأيام الأخيرة لتؤكد إلقاء القبض على مجاميع إرهابية تستخدم الاسلحة الكاتمة في عملياتها، ويقول الخبر أن تلك المجاميع اعترفت بتنفيذها عشرات الجرائم وبضمنها عملية اغتيال رئيس هيئة المساءلة والعدالة.

تكرار تصريحات الناطقين العسكريين والأمنيين بالكلمات ذاتها يثير الشك. فهؤلاء لا يقولون لنا مثلاً ما هي أهداف تلك التنظيمات من عمليات تستهدف شرطي المرور في ذات الوقت الذي تستهدف فيه رئيس هيئة معنية باجتثاث البعث؟ ولا تخبرنا تلك التصريحات والبيانات عن الطرق التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في تعقب الضحايا، خاصة إذا كان هؤلاء يحيطون أنفسهم بمواكب كبرى من الحمايات؟ ولا تخبرنا أيضا كيف تصل الجماعات الإرهابية إلى أهداف تتحرك في مناطق متجانسة طائفياً، أو مصنفة على أنها مناطق آمنة؟... أسئلة من هذا النوع تظل بلا إجابات بالرغم من أهميتها. القادة العسكريون، والناطقون باسمهم، يرددون كلمات متشابهة، كلمات مكرورة، حفظناها عن ظهر قلب، ولكن المؤسف أن تلك الكلمات لم تعد تنتمي إلى العام ٢٠١١، وربما هي بنت العام ٢٠٠٦، حين كان الهدف الأساس بث الثقة في نفوس الناس الخائفين من هول السيارات المفخخة ومصادفة الجثث مجهولة الهوية في الشوارع.

لم يقل أحد أن مهمة القوات الأمنية في العراق مهمة سهلة أو تقليدية، بل الأصح أنها مهمة معقدة وبالغة الصعوبة. فتلك القوات لا تواجه جيشا نظاميا، ولا تواجه مجاميع معلنة. مع ذلك كله، فإن كشف الحقائق للرأي العام، وللناس، كما هي، قد يفيد على طريق مكافحة الجريمة والإرهاب. وهو ما تفعله أرقى النظم الأمنية وأحدثها في العالم. حيث يصبح المواطن شريكا في صناعة أمنه الشخصي، وتصبح المعلومة جسرا للوصول إلى غاية السلم الأهلي.

وما يحدث اليوم في العراق هو قطيعة مخيفة بين الأجهزة الأمنية والناس. وتتحول تلك القطيعة في أحوال كثيرة إلى ضغائن لا شفاء لها. بالطبع عمقت الجراح الطائفية والقومية مثل هذا التصور، ولكن لا ينبغي أبدا التسليم به واعتباره حقيقة قارة. ذلك معناه أننا سنفقد الأمن إلى أبد الآبدين، ولا أعتقد أن بيننا من يتمنى أن يصل إلى هذه النتيجة المؤلمة. إلقاء القبض على عصابات الجريمة الإرهابية، المنظمة وغير المنظمة، أمر مهم فعلا، ومصيري، ولكن ذلك وحده لن يكفي. على الجهات الأمنية أن تكشف لنا أهداف جماعات الكاتم. ماذا يريدون؟ من يدعمهم؟ لماذا اغتالوا هذا المسؤول أو ذاك، وكيف وصلوا إليه؟ من الذي يخترق من: الأجهزة الأمنية هي التي تخترق الجماعات الإرهابية أم العكس؟ كم هي كلف تدريب تلك القوات وما هي النتائج؟ وكم على الناس أن يصبروا أمام موجة القتل المستمر؟

يبدو أننا أمام معادلة عصية على الفهم مفادها: وجود الكاتم معناه وجود القتلة، والتكتكم على قصص هؤلاء يقود إلى الشك. والشك في حال العراق لا يقود إلى الحقيقة بل... إلى الكاتم من جديد!

وزارة الصناعة والمعادن
الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء
إعـــادة إعـــلان (مواد تعبئة وتغليف ومواد أولية)

تدعو الشركة المجهزين من ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في المناقصات المذكورة أدناه لتجهيز مواد تعبئة وتغليف وعليهم مراجعة مقر الشركة الكائن في سامراء أو مصنع الغازات الطبية التابع للشركة في العامرية للحصول على شروط المناقصة لقاء مبلغ قدره (٧٥٠٠٠ دينار) لكل مناقصة غير قابل للرد وتودع العطاءات في الصندوق في مقر الشركة في سامراء حصراً ولا تقبل العطاءات التي ترد بعد الساعة الثانية عشر من يوم الغلق وكما موضح ازاء كل مناقصة في الجدول أدناه على أن يتضمن العطاء الشروط والمستمسكات التالية:-

١- يقدم العطاء بثلاث ظروف مختومة ومثبت عليها اسم الشركة ورقم المناقصة واسم المادة "الظرف الاول فني" والثاني تجاري" والظرف الثالث للمستمسكات المطلوبة وتشمل:-

أ- شهادة تأسيس الشركة.

ب- تأمينات أولية بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء بصك مصدق او خطاب ضمان من مصرف عراقي معتمد او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة عن الحكومة العراقية على ان تستكمل باقي النسبة إلى ٥٪ عند رسو المناقصة (كفالة حسن الاداء).

ت- براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب لسنة (٢٠١١).

ث- وصل شراء المناقصة.

٢- الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

٣- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والإعلان.

٤- يهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط أعلاه.

وتدعو الشركة كافة المشاركين لحضور إجراءات فتح العطاءات في الساعة الثانية من يوم (الغلق المحدد)

٥- يمكن الاطلاع على مواصفات المادة المطلوبة وكذلك الشروط العامة للمناقصة على موقع الشركة الالكتروني www.sdisamarra.com

كما تدعو شركتنا كافة المشاركين لحضور المؤتمر المنوي عقده في مقرها للإجابة على استفسارات المجهزين قبل أسبوع من موعد الغلق.

٦- تسلم العطاءات في صندوق العطاءات في مقر شركتنا في سامراء حصرا.

ت	رقم المناقصة	تاريخ الغلق	المواد المطلوبة وكمياتها
1	SDI/2011/م/210 المرة الثانية	2011/8/16	22 مليون ابرة مجمعة جاهزة للتغليف بثلاث قياسات
2	SDI/2011/م/8 المرة الثانية	2011/8/17	100 Ton Polypropylene Homopolymer بنوعين

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا وموقع وزارة الصناعة والمعادن الاليكتروني: www.industry.gov.iq - www.sdisamarra.com

ساجد جمعة مهدي
معاون المدير العام

Ministry of Industry & Minerals
The state Co. for drugs Industry & Medical Appliances Samarra - Iraq
Packing and Packging Materials & Raw Material

This company invite all the specialist and experienced suppliers to participate in the tenders of supplying the materials mentioned below The suppliers have to contact the headquarters of the company in Samarra or Medical Gases Factory (affiliate of the company) in Al-Amiria- Baghdad، in order to get the terms of the tender against an amount of unrefundable 75.000 ID . for each tender Offers should be submitted to the Tender Box of the company
in Samarra exclusively which must be submitted before 12:00 PM of the closing dates mentioned below and any offer comes after that time will not be accepted.
The offers must be :
1- Submitted in three sealed envelopes with the name of the company on each ; the number of the tender and the material name.
×The first envelope contains "technical offer " the second "commercial offer " and the third "the required documents" which includes :
A- Registeration Certificate of the company's establishing
B- A bid bond 1% of the offer's amount either by an approved cheque or a bank guarantee issued by an Iraqi Bank or a loan bonds issued by an Iraqi government to be completed to 5% after the tender being awarded.
C- A letter of obligation innocency from the state organization of taxes (2011).
D- Tender purchasing receipt.
2- The company is not obliged to accept the lowest prices of any offer.
3- The awarded bidder should pay the Announcement fees.
4- Any offer sent by e mail will be neglected.
- We invite the participators to attend the procedures of tenders' opening after 12:00 pm of closing date.
- specification of the required materials and the general terms of the tender could be found out on the website of the company : www.sdisamarra.com. - the company also invites all the participators to attend the conference intended to settled in the head office of the company to answer the inquires of the suppliers before one week of the closing date
5- Any offer out of the tenders conditions will be neglected.
6- The offers must be submitted to the head office of the company at Samarra exclusively.
For further information ، please visit our website & the website of the Ministry of Industry: www.industry.qov.iq - www.sdisamarra.com

No	Tender No	The reguired Materials and guantity	Closing date
1	210/T/SDI/2011 Second Time	22 Million Bulk Needles for 3 size	16/8/2011
2	8/T/SDI/2011 Second Time	100 Ton Polypropylene Homopolymer for 2 types price should be (CIF or CIP) Babylon- Iraq	17/8/2011

Sajed G. Mahdi
For Director General

وزارة الزراعة
قسم العقود العامة

إعـــلان منـــاقصـــة
إنشاء قرية عصرية في محافظة ميسان

تعلن وزارة الزراعة عن المناقصة المرقمة ٦ب/لسنة ٢٠١١ الخاصة بإنشاء (قرية عصرية في محافظة ميسان) من تخصيصات الخطة الاستثمارية فعلى الراغبين من الشركات أو المقاولين من الصنف الإنشائي (الدرجة الممتازة) مراجعة ديوان الوزارة/قسم العقود العامة الكائن في ساحة الأندلس لغرض شراء مستندات المناقصة لقاء مبلغ قدره (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف دينار غير قابلة للرد على أن تقدم العروض الى قسم العقود العامة داخل ظرف مغلق ومختوم مثبت عليه اسم المناقص وعنوانه بشكل كامل واسم المناقصة ورقمها ومرفق به تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء المقدم على شكل خطاب ضمان أو صك مصدق لا تقل مدة نفاذه عن تسعين يوماً من تاريخ غلق المناقصة صادر من أحد المصارف العراقية المعتمدة أو مصرف معتمد في العراق مع براءة الذمة من الضريبة للسنة الأخيرة صادرة من الهيأة العامة للضرائب وشهادة تأسيس الشركة مع قائمة بالأعمال المماثلة ووصل شراء المناقصة (أصلي) وهوية تصنيف الشركات والمقاولين نافذة ومجددة لعام ٢٠١١ (بلاستيكية أصلية مع نسخة ملونة عدد/٢) على أن يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور الإعلان وسيكون آخر موعد لاستلام العطاءات الساعة (١٢) ظهراً من يوم الأحد الموافق ٢٠١١/٨/١٤ وسوف يهمل كل عطاء يرد بعد هذا التاريخ أو غير مستوف للشروط أو المستمسكات المطلوبة علماً بأن الوزارة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وسيتم عقد مؤتمر فني يوم الأحد الموافق ٢٠١١/٨/٧ في مقر القسم الهندسي للإجابة على الأسئلة والاستفسارات وسيكون موعد فتح العطاءات الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٨/١٥.

البريد الالكتروني لقسم العقود العامة: Contracts@Moagr.org

وزير الزراعة